

المصدر: النهار

التاريخ: 19 أكتوبر 2005

"أياً تكن انعكاسات التقرير الدولي فاحتواؤها ممكن" هل يوجّه ميليس الاتهام إلى "جناة" أم إلى "جهات"؟

كتب سمير منصور:

"المهم في التقرير المنتظر لكبير المحققين الدوليين ديفيد ميليس ان يوجه اصابع الاتهام الى جناة لا الى جهات".

بهذه العبارة يستهل مرجع سياسي لبناني كل حديث له عن النتائج المرتقبة لعمل اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه. وفي رأيه ان اتهام "جناة" فيه تحديد للمخططين والمنفذين، واما اتهام "جهات" ففيه تعميم وهذا غير جائز في اي مجال فكيف اذا كان الامر يتعلق بتحقيق قضائي دولي؟

ويرى المرجع السياسي ان في المخاوف السائدة لدى كثيرين من نتائج التقرير النهائي للتحقيق الكثير من المبالغة وانه ايأ تكن هذه النتائج فاحتواء اي مفاعيل او انعكاسات قد تنجم عنها امر ليس بمستحيل بل انه اكثر من ممكن. واستناداً الى تجارب كثيرة لمحاولات افتعال فتنة ولا سيما في الأشهر الاخيرة وثمة "ماكينات" عملت في هذا الاتجاه ووقع في شركها كثيرون في اكثر من مجال، فإنها لن تجد ارضية صالحة وقد باءت بالفشل "فجوة" الناس في مكان آخر وقد اكتشفوا بالتجربة عمق هذه المحاولات وخبث اهدافها ومراميها ولم يعد سهلاً في لبنان ايجاد وقود لأي مشروع مشكلة يعرف اللبنانيون على انتماءاتهم انها ستكون على حساب امنهم وارواحهم وممتلكاتهم ومستقبل اولادهم". ولا يتجاهل المرجع اياه "بعض المخاوف" ولكنه يعود الى التأكيد ان "الارضية لم تعد موجودة". ثم يضع الانعكاسات المحتملة للتقرير الدولي وهي في نظره ثلاثة:

الاول - ان يوجه التقرير اصابع الاتهام الى "جهات ما" وان ينعتها بالتطرف او بالاصولية أو ما شابه، وان يقتصر الاتهام على العموميات. "قالاصوليات موجودة في كل مكان من العالمين العربي والغربي ولا هوية محددة لها، وبالتالي لا خوف من مشاريع فتن".

الثاني - ان يتضمن اتهاماً لسوريا عبر اجهزة لها عملت في لبنان لاكثر من ربع قرن. من الطبيعي في مثل هذه الحال ان يكون في لبنان من يقبل مثل هذه التهمة او يصدقها، وكذلك من يرفضها. "قد يؤدي مثل هذا الاتهام اذاً الى انقسام في الرأي ولكنه بالتأكيد لن يؤدي الى فتنة". وقد استبق الرئيس السوري بشار الاسد التقرير اذ عدّ تورط اي سوري في الجريمة - الزلزال خيانة عظمى، وخيراً فعل، كما استبق طلب

لبنان إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المتهمين وابدئ استعداداه لتسليم اي متورط الى تلك المحكمة"، وهنا يذكر المرجع السياسي المشار اليه بأهمية توجيه الاتهام الى "جناة" لا الى "جهات" اياً يكن هؤلاء وتجنب التعميم، لافتاً الى ان "توقيف الرؤساء السابقين للاجهزة الامنية في لبنان لا يعني بأي شكل اتهام الشعب اللبناني". ويرى ان "من المبالغة الاعتقاد ان اي اتهام في اتجاه سوريا سيؤدي الى الانفتاح على الهيمنة الاميركية والخضوع لمشيئتها بدءاً بتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل. فالموقف اللبناني موحد من هذه القضية والبطيريك الماروني مار نصرالله بطرس صفير كان سابقاً في تأكيده وهو ان لبنان آخر دولة عربية توقع صلحاً مع اسرائيل، وان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة اعلن تكراراً هذا الموقف، ناهيك بأن الكل في لبنان من أقصى اليمين الى أقصى اليسار مجمع على ضرورة تصحيح العلاقات مع سوريا على أسس متينة من التوازن والاحترام المتبادل".

الثالث - ان تؤدي ادانة الموقوفين من الرؤساء السابقين للأجهزة الامنية "الى اتهام رئيس الجمهورية بتحمل مسؤولية ما في رعاية هؤلاء". في مثل هذه الحال سيزداد وضعه حرجاً وسيصبح مصير ولايته الممددة على المحك اكثر من اي وقت مضى وستتصاعد الحملة السياسية المطالبة باسقاطه او باستقالته. وسيعود الاستحقاق الرئاسي الى الواجهة وتفتح معركة الرئاسة على مصراعها.

استحقاقات اخرى...

هل ان المرجع السياسي المذكور يبالغ في تفاؤله وفي تسهيل الامور وتجاوز الانعكاسات المحتملة للتقرير الدولي؟ يقول انه يراهن على الوعي لدى الاكثرية الساحقة في لبنان ومن كل الفئات والاتجاهات السياسية. ويلفت الى انه اذا تحدثت عن احتمالات في مضمون التقرير تتعلق بلبنان وسوريا فإنه يعود الى التذكير بأنه من القائلين تكراراً ان تجاهل مصالح اسرائيل ولبعض الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الاميركية في اغتيال الحريري امر غير جائز ويجب الا يسقطه احد من حساباته رابطاً بين الجريمة - الزلزال والضغط الاميركية - الاسرائيلية المستمرة على لبنان وسوريا، ومذكراً باستحقاقات اخرى تنتظر لبنان ولها انعكاسات محتملة مشابهة لتلك التي قد يحملها التقرير الدولي واولها القرار 1559، ملاحظاً "المزيد من هذه الضغوط من جهة وانقساماً داخلياً حوله من جهة اخرى" وفي الوقت نفسه المزيد من التقارب في وجهات النظر حول النظرة الى القرار ولا سيما بين الامين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله ورئيس "كتلة الاصلاح والتغيير" النائب ميشال عون وقد ناقش معهما الموضوع كلاً على حدة الرئيس سليم الحص

الذي يكرر ان "امضى سلاح في مواجهة كل اخطار المرحلة هو الوحدة الوطنية". ومن الاخطار المستمرة التي تتطلب اجراءات وقائية، مسلسل الانفجارات والقتل "الهادف سياسياً" الى تحريض الشعب اللبناني بعضه على بعض واحداث انقسام يتحول امراً واقعاً عبر تركيز المسلسل الاجرامي على المناطق المسيحية او ذات الغالبية المسيحية. ولم يتمكن منفذوه والمخططون له من نيل اهدافهم "واثبت الشعب اللبناني ان لديه من الوعي ما يجعلنا نتفاءل مرة جديدة بتجاوز اي انعكاسات محتملة للتقرير الدولي".

تلك بعض جوانب المشهد السياسي قبل يومين من الموعد الذي دخل على "اجندة" الجميع في لبنان، مواطنين ومسؤولين. ولعل "جرعات" التسريب والمعلومات القليلة بين فترة واخرى عما يمكن ان يحمله التقرير المنتظر، ساهمت الى حد ما وبأشكال مختلفة في تنفيس الاحتقان الذي يسبقه وفي التخفيف من حدة المخاوف والتوقعات، وقد بلغت التحركات السياسية ذروتها عشية صدور التقرير ولا سيما في بيروت وباريس التي زارها الرئيس السنيورة في اللحظة السياسية الادق، سواء بالنسبة الى القرار 1595 او 1559، كما غادرها سعد الحريري في اللحظة السياسية نفسها الى القاهرة بعد الرياض، والعاصمتان تضطلعان بدور محوري في تدارك اي انعكاسات محتملة للتقرير النهائي لـديتليف ميليس.